

الحد من حالات الإصابة بالآفات الملوثة المرتبطة بالمواد الخاضعة للوائح وتلك غير الخاضعة لها من أجل
حماية الموارد النباتية وتيسير التجارة المأمونة (2019-002)

إطار الحالة

لا يشكّل هذا جزءاً رسمياً من توصية هيئة تدابير الصحة النباتية، وسوف تعدّله أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بعد اعتمادها.	
20 يناير/كانون الثاني 2022	تاريخ هذه الوثيقة
مشروع توصية لهيئة تدابير الصحة النباتية	فئة الوثيقة
مرفوعة إلى الدورة السادسة عشرة لهيئة تدابير الصحة النباتية (2022) من أجل اعتمادها.	المرحلة الحالية للوثيقة
<p>03-2019 اقترح الموضوع من قبل أستراليا، ودعمته نيوزيلندا لإدراجه في برنامج عمل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات كي تصدر هيئة تدابير الصحة النباتية توصية بشأنه.</p> <p>04-2019 قامت الدورة الرابعة عشرة لهيئة تدابير الصحة النباتية بإضافة موضوع "تيسير التجارة المأمونة عبر الحد من حالات الإصابة بالآفات الملوثة المرتبطة بالسلع المتداولة تجارياً" (2019-002) إلى برنامج عمل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات كي تصدر هيئة تدابير الصحة النباتية توصية بشأنه.</p> <p>09-2019 جرى تطبيق تعديلات في أعقاب الدورة الرابعة عشرة لهيئة تدابير الصحة النباتية (وجّهت دعوة إلى خبراء)</p> <p>09-2019 اقترحت مجموعة العمل تغيير العنوان إلى "الحد من حالات الإصابة بالآفات الملوثة المرتبطة بالمواد الخاضعة للوائح والسلع غير الخاضعة للوائح من أجل حماية الصحة النباتية وتيسير التجارة المأمونة"</p> <p>10-2019 نقحت المجموعة المعنية بالتخطيط الاستراتيجي المسودة.</p> <p>01-2020 قامت أستراليا بعقد ندوة دولية بشأن الحد من انتشار الآفات الملوثة.</p> <p>12-2020 قام مكتب هيئة تدابير الصحة النباتية باستعراض الموضوع.</p> <p>03-2021 وافقت الدورة الخامسة عشرة لهيئة تدابير الصحة النباتية على تقديم الموضوع للتشاور بشأنه في الفترة الممتدة بين 1 يوليو/تموز و30 سبتمبر/أيلول 2021 من أجل تقديم نسخة نهائية لاعتمادها خلال الدورة السادسة عشرة لهيئة تدابير الصحة النباتية (2022).</p> <p>07-2021 عقد عملية التشاور.</p> <p>11-2021 قام البلد الذي تقدّم بالموضوع وأمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بالنظر في التعليقات المنبثقة عن عملية التشاور.</p>	المراحل الرئيسية

01-2022 وافق مكتب هيئة تدابير الصحة النباتية على الموضوع لاعتماده من قبل دورتها السادسة عشرة (2022)	
11-2021 تم تحرير النص هذه مسودة وثيقة	الملاحظات

معلومات أساسية

يتمثل الغرض من هذه التوصية الصادرة عن هيئة تدابير الصحة النباتية في الحد من حالات الإصابة بالآفات الملوثة الموجودة على المواد الخاضعة للوائح وتلك غير الخاضعة لها، وبداخل تلك المواد، والطرق الأخرى من أجل حماية الصحة النباتية والتنوع البيولوجي والأمن الغذائي ومن أجل تيسير التجارة المأمونة. وتعني عبارة "المواد غير الخاضعة للوائح" في سياق هذه التوصية النباتات والمنتجات النباتية، والسلع المتداولة تجاريًا، وأماكن التخزين، ومواد التغليف والتعبئة، ووسائل النقل، والحاويات، والتربة، وأي أجسام أو كائنات حية أو مواد أخرى قادرة على إيواء أو نشر الآفات الملوثة التي لا تخضع لتدابير الصحة النباتية. وقد تتضمن الطرق الأخرى مواد تم نقلها أو استخدامها في خدمات البريد العادي أو البريد السريع أو في الشحن، ولكن أيضًا الأشخاص الذين يسافرون دوليًا. ويجب إدارة مخاطر الآفات الناجمة عن النباتات والمنتجات النباتية بالاستناد إلى تحليل لمخاطر الآفات بالتماشي مع أحكام الفقرة (ز) من البند 2 من المادة السابعة للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والمعايير الدولية لتدابير الصحة النباتية ذات الصلة. بيد أن تحليلات مخاطر الآفات لا تراعي دائمًا مخاطر الآفات المرتبطة بعمليات نقل السلع في إطار التجارة أو الطرق غير التداول التجاري. وعلى هذا فإن هذه التوصية تسعى إلى المساعدة في سد هذه الفجوة من خلال تشجيع إدارة أكثر فعالية للآفات الملوثة من أجل تعزيز الأمن الغذائي وحماية التنوع البيولوجي العالمي.

وترسي هذه التوصية أساسًا لمزيد من العمل دعمًا لتنفيذ الإطار الاستراتيجي للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات للفترة 2020-2030؛ وتشجع المنظمات الوطنية والإقليمية لوقاية النباتات وقطاعات الاستيراد والتصدير على العمل معًا من أجل التوعية بمخاطر الآفات المرتبطة بالحركة الدولية لجميع السلع والأشخاص، وتحديد الممارسات الجيدة الكفيلة بالحد من دخول الآفات الملوثة وانتشارها، وتشجع اعتمادها.¹

وقد اعترفت الأطراف المتعاقدة، من خلال هيئة تدابير الصحة النباتية (الهيئة)، بالمخاطر التي تطرحها الآفات الملوثة التي تحملها السلع التي ليست نباتات أو منتجات نباتية، فضلًا عن مخاطر الآفات المرتبطة بوسائل النقل والحاويات وغيرها من الطرق. وقد أدى ذلك إلى اعتماد المعيار الدولي لتدابير الصحة النباتية رقم 41 (الحركة الدولية للمركبات والآلات والمعدات المستخدمة) والإجراءات الكفيلة بالحد من حالات الإصابة بالآفات الملوثة الموجودة على الحاويات البحرية وبداخلها من خلال عمل فريق المهام المعني بالحاويات البحرية واعتماد توصية هيئة تدابير الصحة النباتية بشأن الحاويات البحرية، (التوصية رقم 06). ومع ذلك، فإن الوعي بنطاق الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والمخاطر التي ترتبها الآفات الملوثة المرتبطة بالمواد الخاضعة للوائح وتلك غير الخاضعة لها على صحة النباتات على الصعيد العالمي، ما زال ضعيفًا.

¹ الإطار الاستراتيجي للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات للفترة 2020-2030: أمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات 2021/الإطار الاستراتيجي للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات للفترة 2020-2030. روما، الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، منظمة الأغذية والزراعة. 28 صفحة.

وتهدف الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات إلى حماية الموارد النباتية العالمية وتيسير التجارة المأمونة. وهي تفعل ذلك من خلال تيسير التعاون والاتفاق في ما بين الأطراف المتعاقدة بشأن الممارسات الكفيلة بخفض مخاطر دخول الآفات النباتية وانتشارها إلى أدنى حد. وتعمل الأطراف المتعاقدة على تطوير وحفظ القدرة على تطبيق تدابير متناغمة للصحة النباتية من أجل منع دخول الآفات وانتشارها، والحد من تأثيرات الآفات على الأمن الغذائي والتجارة والنمو الاقتصادي والتنوع البيولوجي والبيئة.

موجهة إلى

الأطراف المتعاقدة والمنظمات الوطنية لوقاية النباتات والمنظمات الإقليمية لوقاية النباتات والقطاعات المعنية الضالعة في التجارة الدولية، بما يشمل المصدرين والمستوردين والمصنعين وقطاع التجهيز والمشغلين اللوجستيين.

التوصيات

تنص الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات على إدارة مخاطر الآفات المرتبطة بالمواد الخاضعة للوائح وتلك غير الخاضعة لها والقادرة على إيواء آفات ملوثة أو على التسبب بانتشارها، بالإضافة إلى الآفات التي قد تغزو النباتات والمنتجات النباتية، لا سيما حيث يتعلق الأمر بالنقل الدولي (المادة 1-4 من الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات).

ولذلك تشجع الهيئة الأطراف المتعاقدة على اتخاذ الإجراءات اللازمة، استنادًا إلى الأدلة العلمية الكافية، من أجل التقليل إلى أدنى حد من دخول الآفات الملوثة وانتشارها عن طريق المواد الخاضعة للوائح وتلك غير الخاضعة لها والطرق الأخرى. وتشجع الهيئة الأطراف المتعاقدة على القيام بما يلي:

(أ) توعية الحكومات، ولا سيما الإدارات المعنية بالتجارة والشؤون الخارجية والبعثات الدبلوماسية، ولدى قطاع النقل وغيره من القطاعات ذات الصلة، بمخاطر وآثار الآفات التي تنتقل على الصعيد الدولي بصفتها آفات ملوثة، أو على المواد الخاضعة للوائح أو تلك غير الخاضعة لها، أو بداخلها، وكذلك عبر طرق أخرى.

(ب) وفي ما يخص تيسير التجارة المأمونة، الترويج لفوائد منع المواد الخاضعة للوائح أو تلك غير الخاضعة لها، بما فيها المواد التي تحتويها أو ترافقها من أن تتلوث بالآفات، أو المواد التي قد تتسبب بمخاطر الإصابة بالآفات مثل التربة والمواد النباتية؛

(ج) وجمع معلومات علمية عن مخاطر الآفات الملوثة التي تنتقل في سياق التجارة وغيرها من الطرق؛

(د) وإجراء تحليلات لمخاطر الآفات وتحليلات للطرق، بالاستناد إلى المعلومات العلمية وبالتشاور مع مختلف أصحاب المصلحة، لتحديد تدابير الصحة النباتية القائمة على المخاطر ومن ثم الإبلاغ عنها لأجل الحد من المخاطر المتصلة بالآفات الملوثة؛ والإبلاغ عن النتائج التنظيمية و/أو التجارية المحتملة لعدم الامتثال أو اعتراض الآفات أو غيرها من الأدلة على التلوث بالآفات؛

(هـ) وتسجيل وتقاسم المعلومات عن التجارب (بما في ذلك اعتراض الآفات وكشفها) ودراسات الحالة والتدابير الفعالة المنفذة من قبل الأطراف المتعاقدة من أجل منع دخول الآفات الملوثة وانتشارها.

- (و) ووضع أدوات تنظيمية مناسبة لتمكين المنظمات الوطنية لوقاية النباتات من إدارة مخاطر الآفات المرتبطة بالمواد الخاضعة للوائح وتلك غير الخاضعة لها التي يجري استيرادها وتصديرها والتي قد تأوي آفات نباتية أو بيئية خاضعة للوائح البلد المستورد؛
- (ز) وبناء القدرة على كشف الآفات الملوثة وإدارتها، وتقاسم الأدوات والتكنولوجيات اللازمة لدعم ذلك؛
- (ح) والتعاون مع القطاعات المستوردة والمصدرة، والمشغلين اللوجستيين وغيرهم من أصحاب المصلحة لتطوير الممارسات التجارية التي تقلل من مخاطر دخول الآفات الملوثة وانتشارها، وبالتالي الحد من الآثار التنظيمية المصاحبة لها على الأعمال التجارية لتلك القطاعات؛
- (ط) وتبادل المعلومات مع المنظمات الدولية ذات الصلة من خلال أمانات المنظمات الوطنية والإقليمية لوقاية النباتات وأمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بشأن مخاطر الآفات الملوثة والتدابير الفعالة لتخفيف الأثر.

التوصية (التوصيات) التي حلّ محلّها ما ورد أعلاه

لا توجد.

هذا المرفق هو لأغراض مرجعية فقط وسوف يُحذف عقب اعتماد توصية هيئة تدابير الصحة النباتية

المرفق 1: تبرير مشروع توصية هيئة تدابير الصحة النباتية بشأن الحد من حالات الإصابة بالآفات الملوثة المرتبطة بالمواد الخاضعة للوائح وتلك غير الخاضعة لها من أجل حماية الموارد النباتية وتيسير التجارة المأمونة (2019-002).

يجب إدارة مخاطر الآفات المرتبطة بالنباتات وبالمنتجات النباتية على أساس تحليل لمخاطر الآفات. وينصب تركيز تحليل مخاطر الآفات (التحليل) عادةً على آفات مرتبطة بسلعة تتم زراعتها لغايات تجارية وتكون متداولة تجاريًا، حيث تُطبّق التدابير من قبل البلد المستورد لخفض مخاطر الآفة إلى مستوى مقبول متفق عليه من خلال مفاوضات ثنائية مع البلد المصدر. ويجوز تطبيق هذه التدابير قبل التصدير أو عند الوصول إلى البلد المستورد. ونادرًا ما يراعي التحليل مخاطر الآفات المرتبطة بعمليات نقل السلعة في إطار التجارة أو الطرق الواقعة خارج نطاق التجارة.

ومن الواضح أن الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات توجه الإجراءات نحو منع الحركة الدولية للآفات عبر تدابير لا تقتصر على إدارة مخاطر الآفات المرتبطة بالنباتات وبالمنتجات النباتية. وقد اعترفت الأطراف المتعاقدة، من خلال هيئة تدابير الصحة النباتية، بهذا الأمر لدى اعتماد معايير دولية تسدي توجيهات في هذا الشأن، مثل "الحركة الدولية للمركبات والآلات والمعدات المستخدمة" (المعيار الدولي لتدابير الصحة النباتية رقم 41) أو مع إجراءات للحد من دخول الآفات وانتشارها عبر الحاويات البحرية، من خلال عمل فريق المهام المعني بالحاويات البحرية. بيد أن الوعي بنطاق الاتفاقية لا يزال ضعيفًا، وكذلك الوعي بالمخاطر التي تتعرض لها صحة النباتات على الصعيد العالمي بسبب الآفات المرتبطة بأماكن التخزين، ومواد التغليف والتعبئة، ووسائل النقل، والحاويات، والتربة، وأي كائنات حية أو أجسام أو مواد أخرى قادرة على إيواء الآفات النباتية أو نشرها. ومن شأن توصية هيئة تدابير الصحة النباتية المساعدة في تسليط الضوء على تلك المخاطر والتمكين من تناولها بقدر أكبر من التركيز.

وتشير التجارب في أستراليا مؤخرًا إلى تزايد مخاطر الآفات المرتبطة بالحاويات، ووسائل النقل، والطرق الأخرى، وبالسلع التي ليست نباتات أو منتجات نباتية خاضعة للوائح.

وهناك أيضًا حركة راهنة للآفات النباتية عن طريق المواد التي يأتي بها المسافرون والتي تدخل البلاد من خلال خدمات البريد العادي والبريد السريع.

ومن المنطقي الافتراض أن الآفات ذاتها تنتقل بين جميع البلدان بالوسائل نفسها، وأن الحركة العالمية للآفات، بما في ذلك الآفات الملوثة، سوف تستمر. ويشكل هذا الأمر خطرًا كبيرًا على الإنتاج وعلى النظم الإيكولوجية الطبيعية. وإن التوسع السريع ما بين القارات وعبر القارات لانتشار البقعة المنتنة المرمية البنية، والحلزون الأفريقي العملاق، وخنفساء الخابور، وعثة العجر الآسيوية، يسلط الضوء على هذا الخطر وعلى التأثيرات الكبيرة التي قد تنتج عن استقرار مثل هذه الآفات ذات الأثر الاقتصادي المدمر في منطقة ما.